الأمم المتحدة

A/56/319

الجمعية العامة

Distr.: General
23 August 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٢٥ من جدول الأعمال المؤقت*

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

متابعة تنفيذ إعلان وبرنامج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة والتقدم المحرز في ذلك

تقرير الأمين العام**

موجز

عملا بقرارات الجمعية العامة ٥٠/٢٠٣ و ٥١/٦٩ و ٥٢/١٠٠ و ٥٣/١٢٠ و ٥٥/٧١، يُقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن متابعة الهيئات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وهذا هو ثالث تقرير يُقدم في عام ٢٠٠١ إلى لجنة وضع المرأة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، على أساس متلاحق.

* A/56/150.

** قُدم هذا التقرير في ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠١ لإتاحة الوقت الكافي لإدارات الأمانة العامة والكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة لتقديم مساهماتها.

250901 250901 01-51932 (A)
0151932

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٣	٣
ثانيا - نتائج الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١ فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وتنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة	٤-١١	٣
ثالثا - المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة	١٢-٧٨	٥
ألف - الأمم المتحدة	١٣-٥٩	٥
باء - الوكالات المتخصصة	٦٠-٧٣	١٧
جيم - كيانات الأمم المتحدة	٧٤-٧٦	٢١
رابعا - المنظمات الدولية الأخرى	٧٧-٧٨	٢٢
خامسا - أنشطة المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني المبلغ عنها	٧٩-٨٣	٢٢
سادسا - خاتمة	٨٤	٢٣

أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٥٥/٧١، المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أن يقدم سنويا إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة وضع المرأة تقارير عن متابعة وتنفيذ إعلان[١] ومنهاج عمل بيجين[٢] المعتمدين في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة (قرارا الجمعية العامة دإ-٢/٢٣ و دإ-٣/٢٣).

٢ – وفي كل من التقارير الثلاثة المقدمة في غضون سنة واحدة على أساس متلاحق، تُقدم المعلومات الأوثق صلة بكل هيئة حكومية دولية معنية بغية تيسير عملية صنع القرار. ويضم هذا التقرير معلومات عن الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة، بما فيها صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة والمؤسسات المالية الدولية، والتي تضطلع بها أيضا منظمات غير حكومية وجهات فاعلة أخرى في المجتمع المدني.

٣ – ويُقدِّم هذا التقرير استكمالا للتطورات التي حدثت منذ أن قدَّم الأمين العام تقاريره إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين (A/55/293)، وإلى لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والأربعين (E/CN.6/2001/2) وإلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١ (E/2001/78).

ثانيا – نتائج الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠١ فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة وتنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة

٤ – ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في الجزء الرفيع المستوى للمجلس في عام ٢٠٠١، دور منظومة الأمم المتحدة في دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية لتحقيق التنمية المستدامة، وأدرك المجلس في إعلانه الوزاري الحاجة إلى تعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك ضمان مشاركتها في الحياة السياسية والاقتصادية للبلدان الأفريقية. ودعا المجلس الأمم المتحدة إلى دعم البلدان الأفريقية في وضع سياسات اقتصادية واجتماعية تعمل لصالح الفقراء وتراعي نوع الجنس، وتشمل العمالة والفرص المدرة للدخل للفقراء والنساء والشباب عن طريق توفير القروض الصغيرة، والتنمية المجتمعية، واللامركزية، وتنمية روح العمل الحر، وخطط الأمن الغذائي، والتغذية الملائمة وحيازة الأراضي.

٥ – وكرَّس المجلس الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠١ للحصول على المعارف والتكنولوجيا ونقلهما كوسيلة لتعزيز التقدم الاقتصادي في البلدان النامية، بما في ذلك الدول الأفريقية، مع التركيز على تحسين فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي الاستنتاجات المتفق عليها بشأن هذه المسألة، لاحظ المجلس أن المشاركة في اقتصاد العولمة يتطلب كفاءة في تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ودعا، في جملة أمور، الدول المتقدمة النمو إلى أن تعادل البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية ما اكتسبته من خبرات في مجال تشجيع وإرساء قطاعات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات حتى يتسنى تجنب الأخطاء وتحقيق أقصى الفوائد. وذكر المجلس أنه يتعين النظر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هذه في السياق الأوسع للأولويات العامة والهياكل الاجتماعية والاقتصادية في البلدان النامية. وتم التسليم بأن في وسع التكنولوجيات المذكورة أن تسهم في تمكين المرأة وفي الحد من اللامساواة بين الجنسين. وفي ذلك الصدد، ينبغي الاستفادة من أفضل ممارسة ومن أفضل الدروس التي استخلصتها البلدان والمجتمعات المحلية التي

سبق لها أن قامت بتنفيذ برامج لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، كما ينبغي التأسيس عليها.

٦ - وفي قرار بشأن تنفيذ قراري الجمعية العامة ٥٠/٢٢٧ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٦ و ٥٢/١٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ بشأن تحسين أساليب عمل اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، رحب المجلس بجهود لجانه الفنية الرامية إلى تعميم مراعاة منظور جنساني في أعمالها.

٧ - وفي نفس الدورة، نظر المجلس في عدد من القضايا المتعلقة بالمرأة في إطار الجزء المتعلق بالمسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان. وقرر المجلس أن يُدرج، تحت بند جدول الأعمال العادي المعنون ''مسائل التنسيق والبرامج ومسائل أخرى''، البند الفرعي العادي المعنون ''تعميم مراعاة منظور جنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها''، من أجل القيام، في جملة أمور، برصد وتقييم ما حققت منظومة الأمم المتحدة من إنجازات وما صادفت من عقبات، وبالنظر في اتخاذ تدابير أخرى لتعزيز تنفيذ ورصد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة. ودعا المجلس الأمين العام إلى أن يقوم، في تقاريره المقبلة التي يقدمها إلى لجنة وضع المرأة، والمجلس، والجمعية العامة، بشأن متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، بتقييم التقدم المحرز في تعميم مراعاة منظور جنساني في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال تقديم معلومات عن الإنجازات الرئيسية والدروس المستخلصة وأفضل الممارسات، كما دعاه إلى أن يوصي باتخاذ المزيد من الإجراءات والاستراتيجيات بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل داخل منظومة الأمم المتحدة. ودعا المجلس أيضا الأمين العام وجميع الهيئات التي تقدم تقاريرها إليه إلى أن يتم في هذه التقارير تناول الجوانب الجنسانية للمسائل المعروضة على المجلس. وقرر المجلس أن يُكرِّس الجزء التنسيقي من إحدى دوراته الموضوعية، قبل عام ٢٠٠٥، لاستعراض وتقييم التنفيذ على نطاق المنظومة للاستنتاجات المتفق عليها ٢/١٩٩٧ في المجلس بشأن تعميم المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة[٣].

٨ - واعتمد المجلس عدة قرارات أوصت بها لجنة وضع المرأة، بما في ذلك قرار بشأن التمييز ضد المرأة والفتاة في أفغانستان، أعرب المجلس فيه عن الأسى لاستمرار تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة والفتاة في جميع مناطق أفغانستان، ولا سيما المناطق الخاضعة لسيطرة طالبان[٤]. واعتمد المجلس كذلك قرارا بشأن مقترحات بخصوص برنامج عمل متعدد السنوات للجنة وضع المرأة في الفترة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦ [٥]، يشمل برنامج عمل متعدد السنوات من أجل التنفيذ الفعال لمنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية التي صدرت عن الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة، وقرارا، بشأن استنتاجات اللجنة المتفق عليها في ما يتعلق بالقضايا المواضيعية، اعتمد المجلس فيه الاستنتاجات المتفق عليها التي أقرتها اللجنة في ما يتعلق بالقضيتين المواضيعيتين[٦] ألا وهما المرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والتمييز على أساس الجنس وجميع أشكال التمييز، وخاصة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من أشكال التعصب.

٩ - واعتمد المجلس أيضا قرارا بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها[٧]، طالب فيه المجلس إسرائيل بالامتثال على الوجه التام، في جملة اتفاقات دولية أخرى، لأحكام ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من أجل حماية حقوق الفلسطينيات وأسرهن. واعتُمد أيضا قرار بشأن تنشيط وتعزيز المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، أوصى المجلس فيه الجمعية العامة بالنظر

في الموافقة على تخصيص مبلغ إضافي لعام ٢٠٠٢، كيما تُتاح للمعهد سنة إضافية من الأمن المالي، ودعا فيه الجمعية العامة إلى النظر في الطلب إلى وحدة التفتيش المشتركة إجراء استعراض للصندوق الاستئماني للمعهد وإجراء تقييم عاجل لأنشطة المعهد، بما في ذلك الخيارات المتاحة لمستقبل المعهد.

١٠ - واعتمد المجلس أيضا عدة مقررات كانت لجنة حقوق الإنسان قد أوصت المجلس بها في دورتها السابعة والخمسين؛ وفيها وافق المجلس على توصية اللجنة بالأخذ بمنظور يراعي الفروق بين الجنسين طوال فترة الإعداد للمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المقرر عقده في ديربان في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وعلى توصية اللجنة بإيلاء وضع المرأة والطفل اهتماما خاصا في ما يخلص المؤتمر إليه من نتائج[٨].

١١ - واعتمد المجلس أيضا مقررا، بشأن إدماج حقوق الإنسان للمرأة في منظومة الأمم المتحدة بكاملها[٩]، وافق فيه المجلس على طلب لجنة حقوق الإنسان من جميع الإجراءات الخاصة وغيرها من آليات حقوق الإنسان التابعة للجنة حقوق الإنسان واللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان مراعاة منظور جنساني بصورة منتظمة ومنهجية لدى تنفيذ ولايتها. وفي مقرر آخر بشأن الممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة المرأة والطفلة[١٠]، أيد المجلس مقرر اللجنة الفرعية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان أن تمدد ولاية المقررة الخاصة المعنية بهذا الموضوع لمدة سنتين أُخريين.

ثالثا - المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة

١٢ - منذ تقديم التقرير الأخير للأمين العام عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة (A/55/293)، واصلت المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة تقديم المساعدة في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وفيما يلي تلخيص للمعلومات الواردة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن البرامج والسياسات وغيرها من الأنشطة المضطلع بها من كيانات الأمم المتحدة لتنفيذ منهاج عمل بيجين. ولا يتضمن هذا التقرير معلومات عن أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إذ أنه سيعرض على الجمعية تقرير مستقل عن أنشطة هذا الصندوق.

ألف - الأمم المتحدة

١٣ - واصل مكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة دعم ورصد الجهود المبذولة لإدماج المنظورات الجنسانية في برامج العمل الفنية على صعيد منظومة الأمم المتحدة بكاملها. وفي الأمانة العامة للأمم المتحدة، يجري تنفيذ برنامج لتنمية الكفاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية. وسيختتم البرنامج في أواخر عام ٢٠٠١ باجتماع يضم جميع الموظفين الفنيين من أجل استعراض الاستنتاجات والتوصيات. وسيتبعه عقد اجتماع خاص لشعبة النهوض بالمرأة بهدف زيادة تطوير الأدوار الحفازة الرامية إلى دعم تعميم مراعاة المنظور الجنساني على صعيد منظومة الأمم المتحدة بكاملها. ويجري وضع برنامج لتنمية الكفاءات لمكتب الأمم المتحدة في فيينا بالتعاون مع مكتب إدارة الموارد البشرية.

١٤ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أُجري تقييم لإدماج المنظور الجنساني في الأعمال الفنية للجنة الاقتصادية لأوروبا، وأُعد تقرير شامل يتضمن استنتاجات وتوصيات. واتخذت إدارة اللجنة الاقتصادية لأوروبا خطوات لكفالة تنفيذ التوصيات. كما أُجري تقييم لجهود تعميم

مراعاة المنظور الجنساني التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في فيينا في عام ٢٠٠١ ووفر تدريب للممثلين الميدانيين لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وأجري في مكتب الشؤون القانونية تقييم للممارسات الجيدة في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١٥ - ونظم مكتب المستشارة الخاصة حلقة عمل حول تعميم مراعاة المنظور الجنساني لأعضاء الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة والمساواة بين الجنسين، في نفس وقت انعقاد الدورة السنوية للاجتماع المشترك بين الوكالات في نيويورك في الفترة من ٢٧ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠١. وعقدت حلقة العمل الرابعة المشتركة بين ذلك الاجتماع والفريق العامل المعني بالمساواة بين الجنسين التابع للجنة المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بمكتب الأمم المتحدة في فيينا في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وتناول الاجتماع شؤون الحكم والحد من الفقر والمساواة بين الجنسين، وجمع بين المشاركين من عدد من المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وممثلين من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية.

١٦ - ومتابعة للمناقشة المفتوحة لموضوع المرأة والسلام والأمن، التي أجراها مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وعملا بقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) المؤرخ ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ حول نفس الموضوع، ترأس المستشارة الخاصة فرقة عمل مشتركة بين الوكالات معنية بالمرأة والسلام والأمن. وقد أعدت فرقة العمل خطة عمل تحدد الطرق التي ستسهم بها مختلف أجزاء المنظومة في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠).

١٧ - وأتاح استعراض الآليات والنهج الحالية للتعاون بين الوكالات، الذي طلبته اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعتان للجنة التنسيق الإدارية، فرصة لتناول مسؤوليات تعزيز المساواة بين الجنسين على صعيد السياسة العامة من خلال اللجنتين المذكورتين، وعلى صعيد العمل، من خلال الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بالمرأة والمساواة بين الجنسين، كما أتاح الفرصة لزيادة التركيز على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وأنشطتها. وقدمت إلى لجنة التنسيق الإدارية مجموعة توصيات ترمي إلى تعزيز الجهود المبذولة داخل منظومة الأمم المتحدة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

١٨ - وبغية كفالة استمرار عملية بيجين ودعم متابعة التعهدات التي تم قطعها بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهوض بالمرأة، حضرت المستشارة الخاصة عدة مؤتمرات واجتماعات في عدة مناطق، بما في ذلك مؤتمر القمة الأول للسيدات الأول العربيات المعني بالتحديات الراهنة والآفاق المستقبلية؛ الذي عُقد في القاهرة في الفترة من ١٨ إلى ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠؛ والمنتدى الأفريقي الثالث للمرأة، الذي عقد في تونس في الفترة من ٢٢ إلى ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛ وحلقة العمل بشأن أقل البلدان نموا، التي عقدتها حكومة جنوب أفريقيا وأمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والتي عنوانها ''بناء القدرات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية''. واجتمعت المستشارة الخاصة أيضا بمسؤولين كبار لمناقشة استراتيجيات تنفيذ التعهدات الحكومية الدولية ولتوفير معلومات عن الجهود المبذولة في منظومة الأمم المتحدة. وفي بيانات ومناقشات، أكدت المستشارة الخاصة بخاصة على الحاجة إلى كفالة إدماج المنظور الجنساني في الأعمال التحضيرية لمؤتمرات وأنشطة

الأمم المتحدة ونتائجها وأعمال متابعتها، من مثل دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ التي عقدت في نيويورك، من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١؛ والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب الذي سيعقد في ديربان في جنوب أفريقيا في الفترة من ٣١ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ والمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية، الذي سيعقد في مونتري بالمكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢.

١٩ - وتعاون مكتب المستشارة الخاصة أيضا تعاونا وثيقا مع شعبة النهوض بالمرأة ومفوضية حقوق الإنسان في ما يتعلق بالأعمال التحضيرية لبدء سريان البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (قرار الجمعية العامة ٥٤/٤، المرفق). وحضرت المستشارة الخاصة اجتماعا للخبراء، بشأن النظام الداخلي المقترح للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ما يتعلق بالبروتوكول الاختياري للاتفاقية، عُقد في برلين في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠.

٢٠ - ونظمت شعبة النهوض بالمرأة، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ثلاثة اجتماعات لأفرقة خبراء. عقد أولها في ويندهوك (ناميبيا) في الفترة من ١٣ إلى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، وشاركت في تنظيمه منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ وعنوانه ''وباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وآثاره الجنسانية''. ونظم اجتماع فريق الخبراء الثاني بالتعاون مع مفوضية حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ودار حول موضوع ''نوع الجنس والتمييز العنصري''. وقام اجتماعا فريقي الخبراء كلاهما بوضع توصيات، بشأن السياسة العامة، أحيلت إلى لجنة وضع المرأة في دورتها الخامسة والأربعين، التي عقدت في آذار/مارس ٢٠٠١. وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عقدت الشعبة اجتماعا ثالثا لفريق من الخبراء في أولانباتار في الفترة من ٤ إلى ٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وتناول الاجتماع الذي كان موضوعه ''حالة المرأة الريفية في إطار العولمة'' ما تواجه المرأة في المناطق الريفية من تحديات وما يتاح لها من فرص اجتماعية واقتصادية. وأُدرجت النتائج التي توصل إليها الاجتماع في التقرير الذي قدمه الأمين العام بشأن، ''تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية'' (A/56/150) والمعروض الآن على الجمعية العامة في هذه الدورة.

٢١ - ونظمت شعبة النهوض بالمرأة، بالتعاون مع حكومة ألمانيا، اجتماعا، في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، لاستعراض مشروع النظام الداخلي للبروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، ووضعه في صيغته النهائية. ونظمت الشعبة، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية واللجنة النسائية الأفريقية المعنية بالسلام والتنمية، اجتماعا تشاوريا حول ''تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام'' في أديس أبابا في ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. واستعرض الاجتماع المبادرات الراهنة المتعلقة بالمرأة وبناء السلام في أفريقيا جنوب الصحراء، وحدد الثغرات والاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات. ونظمت الشعبة أيضا حلقة عمل تدريبية دون إقليمية، لتقديم الدعم في عداد التقارير التي تقدمها الدول الأطراف إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وعقدت حلقة العمل في أوكلاند في نيوزيلندا في الفترة من ١٣ إلى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠١، بالتعاون مع حكومة نيوزيلندا وأمانة جماعة المحيط الهادئ، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في فيجي،

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ والمكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في منطقة المحيط الهادئ.

٢٢ - وتواصل شعبة الإحصاءات، التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الاضطلاع بولايتها في ما يتعلق بالإحصاءات المفصلة حسب نوع الجنس، على النحو المحدد في منهاج عمل بيجين. وتعطى الأولوية لتحسين طرائق قياس العمل، ولا سيما الإجراءات الرامية إلى تحسين البيانات عن كامل إسهام المرأة والرجل في الاقتصاد. وتواصل الشعبة عملها بشأن القضايا الجنسانية في قياس العمل بأجر والعمل بلا أجر. وتشمل الأنشطة الراهنة وضع مجموعة مبادئ توجيهية دولية لجمع البيانات عن استخدام الوقت وزيادة تطوير تصنيف دولي تجريبي للأنشطة المتعلقة بإحصاءات استخدام الوقت؛ وتحسين الإحصاءات المتعلقة بالمشاركة في قطاعات القوى العاملة التي يصعب قياسها.

٢٣ - وقام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بوضع مخطط إجمالي يبين طريقة إدماج تصميم مراعاة المنظور الجنساني في برنامج الرقابة الداخلية، ولا سيما الأنشطة المتصلة بالتقييم والرصد والمراجعة. وكما طلب في التعليمات للميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣، أولى مكتب خدمات الرقابة الداخلية اهتماما خاصا في تقريره لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، بما في ذلك تعريف الأهداف والإنجازات والمؤشرات لبرنامج المراجعة الفرعي. وأجرى المكتب مناقشات على مستوى كبار المديرين بشأن تنفيذ التزامه بإدماج منظور جنساني في تحليلاته الداخلية وسياساته وعملياته التخطيطية.

٢٤ - وركزت إدارة الشؤون السياسية تركيزا متزايدا على دور المرأة وأهمية تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمالها في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان على حد سواء. وتحتفظ عدة شعب ميدانية بقوائم بالجماعات النسائية في المنطقة بغية تيسير عملية التشاور أثناء المهام السياسية. وتحتفظ شعبة المساعدة الانتخابية بقائمة خبراء في الانتخابات، وتسعى إلى زيادة عدد أسماء النساء المدرجة في هذه القائمة. وبُذلت جهود لكفالة وجود تمثيل نسائي مناسب في مكاتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو، كما تبذل جهود مماثلة بشأن تزويد مكتب الأمم المتحدة في ليبريا بالموظفين. وفي إطار اتفاق أروشا بشأن بوروندي، شاركت لجنة رصد التنفيذ، التي ترأسها الأمم المتحدة، في حلقة عمل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، استغرق انعقادها يومين في آب/أغسطس ٢٠٠١، وعقدها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالتعاون مع الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

٢٥ - وتعاونت إدارة شؤون نزع السلاح مع مكتب المستشارة الخاصة المعنية بالقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة، في أوائل عام ٢٠٠١، في إصدار منشور عنوانه ''المنظورات الجنسانية لنزع السلاح - ملاحظات إعلامية''، ويجمل المنشور المنظورات الجنسانية لأسلحة الدمار الشامل والأسلحة الصغيرة والألغام الأرضية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ومبادرات نزع السلاح من أجل التنمية. وفي الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١، يسرت إدارة شؤون نزع السلاح التركيز على أثر ذلك على المرأة. وتتضمن ديباجة برنامج العمل، والذي اعتمده المؤتمر أخيرا، إشارة واضحة إلى ''الأثر السلبي على المرأة''. ومع أنه ليس ثمة مخصصات في الميزانية للأنشطة الجنسانية خلال فترة السنتين الحالية، فإن إدارة شؤون نزع السلاح قد سعت إلى زيادة تطوير تعميم مراعاة المنظور

الجنساني في برنامجها الفني باستخدامها إلى أبعد حد ممكن مواردها المالية والبشرية. ولفترة السنتين المقبلة (٢٠٠٢-٢٠٠٣) أدرجت إدارة شؤون نزع السلاح عنصرا يتعلق بنوع الجنس في كل من برامجها الفنية الفرعية.

٢٦ - ووضعت إدارة عمليات حفظ السلام للأفراد العسكريين والشرطة المدنية مادة تدريبية حول نوع الجنس وحفظ السلام، ستمكن حفظة السلام من إدماج منظور جنساني في كل أنشطتهم. وقد تم اختبار هذه المادة التدريبية ميدانيا وهي قيد وضعها في صيغتها النهائية. ويجري حاليا إعداد منهج تدريبي للمدنيين على مراعاة نوع الجنس. وفي ضوء قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وضعت إدارة عمليات حفظ السلام خطة عمل لتنفيذ أحكام القرار المذكور. وبموجب هذه الخطة، عززت الإدارة التزامها بتعيين نساء في مناصب عليا يتخذ شاغلوها القرار. وهي تشجع أيضا الدول الأعضاء على تقديم مرشحات مؤهلات لشغل وظائف عسكرية عليا وللخدمة أيضا كمراقبات عسكريات وضابطات في الشرطة المدنية.

٢٧ - ويسر مكتبا القضايا الجنسانية في بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية الجهود المبذولة لتعميم مراعاة منظور جنساني في كلتا البعثتين وقدما الدعم لهذه الجهود. ودعما أيضا الأجهزة النسائية الوطنية في البلد المضيف لهما. وعين منسقون لشؤون المرأة في العديد من البعثات الميدانية.

٢٨ - وفي آخر تقرير له عن تنفيذ تقرير الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام (A/55/977)، أوصى الأمين العام بأن يكون لدى الإدارة عدد كاف من الخبراء في الشؤون الجنسانية في مقر الأمم المتحدة بحيث يصبح المنظور الجنساني جزءا من نسيج جميع جوانب أعمالها. وفي ضوء هذه التوصية، فإن آخر تقرير للميزانية مقدم من الإدارة إلى الجمعية العامة يتضمن طلبا بخبراء في الشؤون الجنسانية في مقر الأمم المتحدة.

٢٩ - وواصلت إدارة شؤون الإعلام توفير تغطية إعلامية لقضايا المرأة والمناسبات الخاصة بها، في مقر الأمم المتحدة وفي الميدان، سواء في التغطية الصحفية التي توفرها أو في التعريف بأعمال الهيئات الحكومية الدولية، بما في ذلك لجنة وضع المرأة واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. وركزت دائرة أنباء الأمم المتحدة على قضايا المرأة في تغطيتها عادة لأعمال هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومختلف المناسبات والأنشطة الأخرى المكرسة لتعزيز حقوق المرأة. وتم عادة تناول مسألة النهوض بالمرأة باعتبارها ناتجا معتادا من نواتج قسم الفيديو في دائرة شؤون الإعلام. وكان برنامج إذاعة الأمم المتحدة ''المرأة'' فاعلاً في الطرح الإذاعي لقضايا المرأة على الصعيد العالمي. وأوليت القضايا المتعددة القطاعات المتعلقة بالمرأة أولوية عالية في برامج الأمم المتحدة الإذاعية التي تم بثها في العديد من اللغات. فقد وفرت المنشورات الصادرة عن دائرة شؤون الإعلام، من مثل حقائق أساسية عن الأمم المتحدة، ونشرة وقائع الأمم المتحدة، والأمم المتحدة بإيجاز، تغطية واسعة للمسائل التي طُرحت في إعلان ومنهاج عمل بيجين والنتائج التي توصلت إليها الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرون للجمعية العامة.

٣٠ - وكانت إدارة شؤون الإعلام هي الوكالة السباقة في تنظيم مناسبة خاصة مشتركة بين الوكالات احتفالا باليوم الدولي للمرأة ٢٠٠١، في إطار موضوع ''المرأة والسلام والأمن: المرأة تدير الصراع''. وسلط الاحتفال الأضواء على اعتماد مجلس الأمن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن، وركز على التزام المجتمع الدولي بتناول الأثر المدمر للصراع المسلح على المرأة، ودورها الحاسم في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام، والحاجة إلى كفالة مشاركة كاملة للمرأة في عمليات السلام.

٣١ - وقامت دائرة الأمم المتحدة للاتصال مع المنظمات غير الحكومية، كجزء من برنامجها لإيصال المعلومات وللمنشورات والاتصالات، في كثير من الأحيان بتغطية مناسبات واجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضايا الجنسانية وبتقديم تقارير عنها. وتوزع منشورات هذه الدائرة على حوالي ٠٠٠ ٦ منظمة غير حكومية في شتى أرجاء العالم، يوجد مقر حوالي ٥٠ في المائة منها في البلدان النامية، وعلى أكثر من ٠٠٠ ١ من فنيي التنمية في منظومة الأمم المتحدة والوكالات الحكومية والثنائية. وتغطي الاجتماعات الرئيسية الدورتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والدورة الخامسة والأربعين للجنة وضع المرأة.

٣٢ - ونظمت مفوضية حقوق الإنسان، جنبا إلى جنب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، اجتماعا بشأن تطبيق حقوق الإنسان على الصحة الإنجابية والجنسية. وحدد الاجتماع الإجراءات والتوصيات اللازمة لتنفيذ أفضل للالتزامات التعاهدية على الصعيد المحلي بما يعزز ويكفل تمتع المرأة والرجل بالصحة الإنجابية والجنسية. وعملا باعتماد اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٠ لتعليقها العام رقم ٢٨، الذي استكملت به تعليقها العام رقم ٤ (١٩٨١) بشأن المادة ٣، من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المتعلقة بتساوي المرأة والرجل في الحقوق، وعملا باعتماد لجنة القضاء على التمييز العنصري في نفس العام لتوصيتها العامة الخامسة والعشرين بشأن ما للتمييز العنصري من أبعاد جنسانية، شرعت لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عام ٢٠٠١ في إعداد تعليق عام بشأن المادة ٣، من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المتعلقة بتساوي المرأة والرجل في الحقوق.

٣٣ - ونظرت المفوضية في الشواغل الجنسانية في أعمالها التحضيرية للمؤتمر العالمي المعني بالعنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. وقد وزع منشور حول ما للتمييز العنصري من أبعاد جنسانية أثناء الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية للمؤتمر وسيعمم أثناء المؤتمر نفسه. وأبرزت المفوضية، في إسهامها في الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، المشاكل التي تؤثر على الفتيات. واشتركت المفوضية، مع منتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية ولجنة حقوق الإنسان في فيجي، في رعاية حلقة عمل إقليمية تناولت دور المؤسسات الوطنية في تعزيز حقوق الإنسان الدولية للمرأة، وعقدت في فيجي في الفترة من ٥ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠١. وأكدت حلقة العمل أهمية المعايير الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، ولا سيما في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكولها الاختياري، وإعلان القضاء على العنف ضد المرأة. على الرغم من الممارسات الثقافية والتقليدية والدينية القائمة في هذا المجال.

٣٤ - وفي أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد)، تعزز وضع منسقة شؤون المرأة في الأونكتاد، التي تُعنى بتعميم مراعاة المنظور الجنساني والنهوض بالمرأة في أمانة الأونكتاد، بإنشاء وحدة جديدة للاتصال بالمجتمع المدني في برنامج التوجيه التنفيذي والإدارة وبإدماج مهام منسقة شؤون المرأة في ذلك المكتب. وعليه خصصت الموارد من الموظفين لمهام منسقة شؤون المرأة في الأونكتاد. وبذلت جهود لإدماج الجوانب المتعلقة بالقضايا الجنسانية في برنامج العمل ولإجراء مشاورات مع الموظفين الفنيين بشأن وضع الميزانية مع أخذ نوع الجنس في الاعتبار.

٣٥ - واضطلعت أمانة الأونكتاد بعدة أنشطة تتصل بإدراج المنظور الجنساني في إعداد وتنظيم مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في الفترة من ١٤

إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١. وعقدت في كيب تاون في جنوب أفريقيا في آذار/مارس ٢٠٠١، حلقة عمل قبل انعقاد المؤتمر، حول موضوع ''أقل البلدان نموا: بناء القدرات لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في استراتيجيات التنمية'' من أجل تناول مواضيع القضاء على الفقر، وإدماج منظور جنساني في الميزانيات واستراتيجيات التنمية والتجارة والإحصاءات؛ والائتمان الصغير ومبادرات القطاعين الخاص والعام. وعُقِدَت اجتماعات تتصل بقضايا نوع الجنس والتنمية مع المنظمات غير الحكومية أثناء انعقاد دورات اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر وأثناء المؤتمر نفسه. وضم اجتماع عُقِدَ بشأن موضوع ''التنمية المستدامة وبنود مختارة تتعلق بنوع الجنس في أقل البلدان نموا'' ممثلين عن منظمات غير حكومية ناشطة في ما يتعلق بالمنظور الجنساني والتنمية وبالقضايا الإنسانية. وعُقِدَ أيضا اجتماع مائدة مستديرة برلماني رفيع المستوى يركز على القضايا الرئيسية المدرجة في جدول أعمال المؤتمر، من مثل السلع الأساسية، والزراعة، وبناء القدرات، وتسخير التكنولوجيات الحديثة لأغراض التنمية، والتمويل من أجل التنمية، وتخفيف الديون، والتدفقات الرأسمالية. وتم تناول نوع الجنس والتنمية باعتبارهما قضية شاملة ويشكلان جزءا من اختصاصات الشبكة البرلمانية المنشأة لتقديم المساعدة في تنفيذ برنامج العمل الذي أقره المؤتمر. ونُظمت، أثناء المؤتمر، مناسبة خاصة موازية، هي منتدى ربات الأعمال الحرة، جذبت انتباه عدد كبير من الوفود والجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركين في المؤتمر.

٣٦ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، وضعت منسقة شؤون المرأة في الأونكتاد ووحدة الاتصال بالمجتمع المدني مقترحا لإنشاء مشروع رائد لإنشاء ائتلافات جديدة بين الحكومة والمجتمع المدني تُعنى بتناول بعدي العولمة الجنساني والإنمائي. وعُقد اجتماع للوفود من البلدان المهتمة والمدعوين ذوي الخبرات في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠١ لزيادة تحديد الجوانب المنهجية للمقترح من أجل تناول الاحتياجات المحددة للبلدان المشاركة، أثناء عملية التنفيذ.

٣٧ - وواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تركيز جهوده على كفالة المساواة بين الجنسين في ممارساته المتعلقة بشؤون موظفيه ومراعاة الفروق بين الجنسين في جميع مشاريعه وبرامجه. ويجري تناول المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات البرنامج وأعماله المواضيعية. كما أن مجلس إدارة البرنامج اعتمد مقررين يتصلان بالقضايا الجنسانية. ذلك أن الفقرة ١٩ من المقرر GCSS.VI/1 المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١، المتعلق بإعلان مالمو الوزاري، تنص على وجوب التشديد بقدر أكبر على تعميم مراعاة منظور جنساني في عملية صنع القرار بشأن إدارة الموارد البيئية والطبيعية. وفي المقرر ١٩/٢١ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١، المتعلق بدور المجتمع المدني، طلب مجلس الإدارة إلى المدير التنفيذي أن يقدم إلى مجلس الإدارة، للنظر، مشروع استراتيجية لإشراك نشط للمجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات الرئيسية، في أعمال البرنامج وهذان المقرران يعززان بقدر أكبر ولاية البرنامج في تعميم مراعاة منظور جنساني في مشاريع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرامجه.

٣٨ - ووضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة استراتيجية لتعميم مراعاة منظور جنساني في سياسته وبرامجه وإجراءاته التنفيذية. وترمي الاستراتيجية إلى إنشاء عمليات للمساءلة، من شأنها أن تكفل إدماج المساواة بين الجنسين في سياساته وبرامجه وعملياته؛ وبناء قدرات موظفيه، وتيسير مساهمته في تنفيذ منهاج عمل بيجين ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة. وسينظر فريق كبار المديرين في البرنامج في هذه الاستراتيجية، وستصدر هذه الاستراتيجية كتوجيهات عامة. ويضع البرنامج الصيغة النهائية لإطار لشبكة عالمية من المنسقين المعنيين بشؤون نوع الجنس والبيئة

في المنظمات الحكومية وغير الحكومية. وستقوم هذه الشبكة بخدمة تبادل المعلومات وجمع البيانات وبناء القدرات على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وأصدر البرنامج ووزع منشورا يضم قصصا للنجاح في مجال قضايا نوع الجنس والبيئة.

٣٩ - وتعززت مهمة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بإعادة تنظيم هيكل المركز وبالنظر من جديد في سياسته المتعلقة بنوع الجنس وفقا لذلك في عام ٢٠٠١، وقدَّم الفريق الفرعي، الذي أنشأته فرقة العمل المتعددة القطاعات المعنية بقضايا نوع الجنس، إسهامه المتعلق بقضايا نوع الجنس في برنامج العمل والميزانية لعام ٢٠٠٢-٢٠٠٣. وتضم الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥ منظورا جنسانيا، وإسهام وحدة السياسة المتعلقة بقضايا نوع الجنس في الخطة المتوسطة الأجل للنهوض بالمرأة على صعيد المنظومة بكاملها، الذي تمثل في تقديم مزيد من التوجيهات لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥.

٤٠ - ونُشر كتيب عن المرأة والإدارة الحضرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الخامسة والعشرين، وهو يعد جزءا أساسيا من الحملة العالمية للإدارة الحضرية الرشيدة. وأثَّر موضوع اليوم العالمي للموئل في عام ٢٠٠٠، وهو ''المرأة في الإدارة الحضرية'' على الأنشطة في المدن الصغيرة والكبيرة في شتى أرجاء العالم. وتعاون المركز مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في تقديم الدعم إلى مؤتمر قمة رئيسات البلديات والنساء الأعضاء في المجالس البلدية في أسيا والمحيط الهادئ الذي عُقِد في حزيران/يونيه ٢٠٠١. ويجري حاليا نشر البحث القانوني المعنون ''حقوق المرأة في الأراضي والسكن في شرق أفريقيا'' وكذا ورقة موقف عنوانها ''المرأة والحيازة المضمونة''. ويشمل التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن برنامج حقوق السكن تركيزا رئيسيا على حقوق المرأة في التملّك. وشمل التعاون مع الشركاء تقديم إسهام، إلى مناقشة لجنة حقوق الإنسان، أدى إلى اعتماد القرار ٢٠٠١/٣٤ المؤرخ ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، بشأن مساواة المرأة في ملكية الأرض وإمكانية حيازتها والتحكم فيها ومساواتها في حقوق التملك والسكن اللائق. وضم الدعم المقدم إلى الشركاء الدعم المقدم إلى الأنشطة المتعلقة بحقوق المرأة في ملكية الأرض والتي تضطلع بها الشبكات الأعضاء في لجنة هووابر.

٤١ - ومنذ وقت قريب أتمت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عملية مشاورات محلية وإقليمية مع اللاجئات والمشردات والعائدات، أسفرت عن حوار عالمي أجري في جنيف في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكان الغرض من هذه العملية هو تشجيع المفوضية على إشراك المرأة في جميع مراحل تخطيط المشاريع وتنفيذها وتقييمها وتوفير حماية أفضل لها وتشكيل شراكات متساوية مع اللاجئات أنفسهن. وطرحت النساء طائفة واسعة من القضايا التي تهمهن والتي تراوحت بين المساواة في الحصول على الوثائق وإجراءات اللجوء وبين الاتجار بالنساء والفتيات. وتقوم حاليا دراسة استعراضية مدتها ١٠ سنوات، أجرتها اللجنة النسائية المعنية باللاجئات والأطفال اللاجئين بتقييم تنفيذ سياسة المفوضية بشأن اللاجئات ومبادئها بشأن حماية اللاجئات. وستُستخدم الدراسة الاستعراضية لوضع بيان جديد للسياسة العامة بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

٤٢ - وانتُدبت مستشارة في القضايا الجنسانية كجزء من أفرقة الاستجابة في حالات الطوارئ عقب الهجمات على الحدود الغينية في عام ٢٠٠٠. وعملت المستشارة مع موظفي المفوضية وقوات الأمن والأفرقة غير الحكومية لكفالة اتخاذ الخطوات اللازمة لمنع العنف القائم على أساس نوع الجنس وللرد عليه. ولتمكين اليافعات والناجيات من العنف

الجنسي، من خلال توفير التثقيف والدعم النفسي والاجتماعي. ويجري حاليا إنشاء أفرقة معنية بنوع الجنس في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وبلدان في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي من أجل بناء قدرة جميع الموظفين على تحليل ووضع البرامج من منظور جنساني؛ وتواصل المفوضية تقديم الدعم إلى جميع مبادرات بناء السلام. فقد شهدت المفوضية تعاونا متزايدا بين القطاعات كما أن تمكين المرأة، باعتباره جزءا من استراتيجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، قد أدرج في الأنشطة المتصلة بالحماية والبرمجة وتحقيق الحلول الدائمة. على أن محدودية الموارد ما زالت تمثل مشكلة وكذا: استدامة التغيرات حين لا تُجعل جزءا أساسيا من سياسات الحماية واستراتيجياتها وأنشطتها ورصدها وتقييمها وأنشطة تقديم المساعدة.

٤٣ - وأُنشئت اتفاقات للتعاون بين وحدة المرأة والتنمية في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبين الشُعب الفنية الأخرى التي تنظر في هذه القضايا، من مثل الإحصاءات، والعولمة، والقضايا الجنسانية، والتجارة، والكوارث الطبيعية والمستوطنات البشرية. ونشأت نتيجة رئيسية لهذا التعاون عن مؤتمر البلدان الأمريكية الأول المعني بالإحصاءات، الذي عُقد في مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في أيار/مايو ٢٠٠١، والذي أقر بالدور الذي تضطلع به اللجنة في تحديد وحساب مؤشرات نوع الجنس، والذي وافق على تشكيل فريق عامل يُعنى بمؤشرات نوع الجنس كجزء من المؤتمر.

٤٤ - وسعيا من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ للتشجيع على مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية، اتخذت الترتيبات لربات الأعمال الحرة لعرض منتجاتهن في المعرض التجاري لآسيا والمحيط الهادئ لعام ٢٠٠٠ الذي رعت اللجنة تنظيمه في نيودلهي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وأسفر هذا النشاط عن إنشاء العديد من المشاركات اتصالات أعمال تجارية داخل المنطقة وخارجها، وعن قيام بعض المشاركات بتشكيل مجالس نسائية معنية بالأعمال التجارية في بلدانهن. وعقدت، في نفس الوقت، حلقة دراسية عن الفرص التعليمية والوظيفية للنساء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية. وقامت اللجنة، بالتعاون مع المركز النسائي الآسيوي لتبادل المعلومات عن الموارد، وهو شبكة نسائية للمعلومات والخدمات تستخدم الإنترنت، بتنظيم حلقة عمل تدريبية بشأن تدريب النساء على الشبكة الإلكترونية في سيوؤل في تموز/يوليه ٢٠٠١ في سياق المرحلة الثانية من المشروع المتعلق بتعزيز الشبكة النسائية للمعلومات من خلال الربط الحاسوبي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتوصلت دراسة متابعة للموضوع إلى أن معظم المشاركات في حلقة العمل أنشأن لهن مواقع على شبكة ''الويب'' أو قوائم بريدية أو أفرقة للمناقشة بالاتصال المباشر وأنهن قمن بالتوجيه والتدريب.

٤٥ - وقامت اللجنة أيضا بتنظيم اجتماع لفريق من الخبراء في أيار/مايو ٢٠٠١ عن شبكات السلامة الاجتماعية للنساء. واقترح الاجتماع نموذجا جديدا للحماية الاجتماعية يشمل توسيع نطاق البرامج الحالية كيما تشمل القطاع غير الرسمي، وتطوير نظم جديدة (كأن يكون ذلك في سياق صناديق الاستثمار الاجتماعي) وتحسين مجموعات العون الذاتي في المجتمع المحلي. وعقدت اللجنة مؤتمر قمة رئيسات البلديات والنساء والأعضاء في المجالس البلدية في منطقتي آسيا والمحيط الهادئ في تايلند في الفترة من ١٩ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، الذي جرى فيه اعتماد إعلان فيتسانلوك بشأن النهوض بالمرأة في أجهزة الحكم المحلي. ودعا الإعلان إلى اتخاذ تدابير لتذليل العقبات التي تحول بين المرأة ودخولها معترك السياسة على الصعيد المحلي لبلوغ هدف المساواة في التمثيل بين الرجال والنساء في أجهزة

الحكم المحلي. كما أنه عُقدت في بانكوك في الفترة من ١ إلى ٣ آب/أغسطس ٢٠٠١ حلقة دراسية إقليمية بشأن استخدام الصكوك القانونية لمكافحة الاتجار بالنساء والأطفال.

٤٦ - وفي ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠١، اعتمدت اللجنة القرار ٣/٥٧ بشأن متابعة المجتمع العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، الذي طلبت اللجنة فيه إلى الأمين التنفيذي للجنة أن يقدم المساعدة إلى الأعضاء والأعضاء المنتسبين في تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وإدماج الشواغل الجنسانية في السياسة العامة من خلال اتخاذ تدابير تشمل مراعاة المنظور الجنساني في إعداد الميزانية وفي مراجعة الحسابات والبيانات المفصلة حسب نوع الجنس ومؤشرات الرصد والأداء. ومن أجل تنسيق الأنشطة الإقليمية لوكالات الأمم المتحدة العاملة في مجال القضايا الجنسانية، أُنشئ الفريق العامل الموضوعي المعني بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، الذي تشترك في رئاسته اللجنة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، في إطار الاجتماع التنسيقي الإقليمي المشترك بين الوكالات.

٤٧ - وواصلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) رصد حالة المرأة في المنطقة. وصدَّقت حكومة المملكة العربية السعودية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، لكن مع إبداء تحفظات على الأحكام التي تتعارض مع المعتقدات الدينية والسيادة الوطنية. وشملت الأحداث الهامة الأخرى قيام حكومة اليمن بتعيين وزيرة لحقوق الإنسان. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، عقدت جامعة الدول العربية واللجنة القومية للمرأة في مصر، ومؤسسة الحريري في لبنان مؤتمر القمة العربي الأول للمرأة. واتخذ قرار هام بإنشاء آلية تنسيق دائمة وبعقد اجتماعات منتظمة للنهوض بالمرأة.

٤٨ - وركِّز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تعميم مراعاة منظور جنساني في ستة مجالات عمل ذات أولوية، ألا وهي الحكم الديمقراطي، والحد من الفقر، وانتهاج سياسات مناصرة للفقراء، والطاقة المستدامة والبيئة، والوقاية من الأزمات والانتعاش، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقامت ١٠٥ مكاتب قطرية، تابعة للبرنامج الإنمائي وتغطي ١١٢ قطرا مستفيدا من البرنامج، بتقديم تقارير في التقرير السنوي الذي يركِّز على النتائج لعام ٢٠٠٠ عن الأنشطة التي تدعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وانصبَّ التركيز على الدعوة، والربط الشبكي وبناء الشراكات، وتنمية القدرة المؤسسية، وتطوير سياسات واستراتيجيات تعميم المنظور الجنساني.

٤٩ - وفي مجال تقديم الدعم للسياسات وبناء القدرات، قام البرنامج الإنمائي في أنشطته النظرية، بالتركيز أساسا على وضع سياسات وأُطر قانونية وطنية تراعي الفروق بين الجنسين وعلى تعزيز المؤسسات الوطنية للنهوض بالمرأة. ويسَّر البرنامج الإنمائي الحوار بشأن السياسات بين ذوي الشأن بهدف تحقيق بلوغ مرحلة وضع استراتيجيات خاصة بهم لتحقيق المنظور الجنساني؛ وعمليات الإصلاح القانوني لحماية حقوق المرأة، والسياسات والبرامج القطاعية المتعلقة بإدماج المرأة في التنمية. وقد تم إنجاز الكثير في جمع البيانات المفصَّلة حسب نوع الجنس دعما للتقارير الوطنية المقدمة إلى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، وفي إعداد تقارير التنمية البشرية الوطنية والتقارير المقدمة من الدول الأطراف إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة.

٥٠ - وواصل البرنامج الإنمائي أيضا تيسير الحوار والشراكة على الصعيدين الوطني والمحلي بين المؤسسات الحكومية والمجتمع المحلي وما بين الوزارات التنفيذية من أجل زيادة القدرات والالتزامات بالمساواة بين الجنسين. وفي

البلدان التي تمر بظروف إنمائية خاصة، ولا سيما بيئات ما بعد انتهاء الصراع، زاد البرنامج الإنمائي دعمه المقدم للإجراءات المتعلقة بنوع الجنس في حالات الطوارئ ومراحل إعادة الإعمار. فقد انتهى البرنامج مؤخرا إلى أن فترة الانتقال إلى الانتعاش تشكل العامل الأهم لتنفيذ التدابير القانونية والمؤسسية التي يمكن بها القيام، بصورة منهجية، بإدماج المساواة بين الجنسين في كل مستويات برامج الانتعاش. كما أن البرنامج العالمي المعني بنوع الجنس التابع للبرنامج الإنمائي طور أدوات ومنهجيات لبناء القدرة التنظيمية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني ولكفالة أن تعكس جميع سياسات وبرامج البرنامج الإنمائي الشواغل الجنسانية.

٥١ - وواصل برنامج متطوعي الأمم المتحدة تعاونه مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن مشروعه الرائد المسمَّى ''متابعة منهاج عمل بيجين: الدعم الذي يقدمه برنامج متطوعي الأمم المتحدة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني''. وستصل الأنشطة التنفيذية لهذا المشروع المشترك إلى خاتمتها في أواخر عام ٢٠٠١، وحينها سيكون الاختصاصيون الـ ٢١، الذين أُوفدوا إلى أربع مناطق جغرافية عند بدء المشروع، قد أنجزوا مهامهم. ومع الانتهاء التدريجي للأنشطة، من المتوقع صدور تقرير شامل عن المشروع وأنشطته التنفيذية. وسيضم التقرير توصيات بشأن المنهجيات المقترحة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وأوجه التداؤب مع البرامج الأخرى المتعلقة بنوع الجنس، ومجملاً لإطار عمل منهجي وللأدوات اللازمة للمرحلة المقبلة.

٥٢ - وخلال عام ٢٠٠٠، قدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) المساعدة إلى الحكومات والشركاء في المجتمع المدني في تهيئة البيئة التمكينية لتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، من خلال تطوير مواد إعلامية، وشن حملات إعلامية، وإجراء دراسات وتقديم الدعم إلى اللجان الوطنية وأعمال الهيئات التشريعية في ما يتعلق بتعزيز حقوق الفتيات والنساء. وفي التحضير لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، تعاونت اليونيسيف مع جمعية التنمية الدولية بخصوص قضية خاصة طرحت أثناء دورة اللجنة التحضيرية التي عقدت في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وكان الغرض هو توثيق وتحليل الخبرات العالمية في تكامل جهود مناصرة حقوق الطفل وحقوق المرأة.

٥٣ - وفي عام ٢٠٠٠، زادت اليونيسيف أنشطتها التي تتناول القضايا الجنسانية في التعليم. فقد اتخذت اليونيسيف من تحقيق التعليم الجيد للفتيات استراتيجية رئيسية في مبادرة توفير التعليم للجميع، كما أن تطوير مبادرات مجتمعية لتعليم الفتيات في العديد من البلدان بمثابة نموذج لوضع برامج توفير التعليم للجميع. ذلك أن ما ينوف على ٦٠ برنامجا لليونيسيف في شتى أرجاء العالم تركِّز حاليا على تعليم الفتيات. فقد قيل إن زيادات في معدلات التحاق الفتيات بالمدارس قد حصلت في أكثر من ٢٠ بلدا في عام ٢٠٠٠. وعلى الصعيد العالمي، أفاد عدد من المدارس يُقدَّر بحوالي ١٠ ٠٠٠ مدرسة في ٤٦ بلدا من شكلٍ ما من أشكال الدعم الذي تقدمه اليونيسيف من أجل تحسين بيئة تعليم الأطفال فيما شارك ٢٧٠ ٠٠٠ من المدرسين ومديري المدارس في برامج تدريبية لقيت دعما مباشرا من اليونيسيف.

٥٤ - وحدثت إنجازات أيضا في عام ٢٠٠٠ من خلال الجهود التي بذلتها اليونيسيف لمكافحة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في ١٦ بلدا. وإشراك الشباب في إريتريا، والمبادرات الرامية إلى إشراك الزعماء الدينيين في الصومال والممارسين لعملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث سابقا في النيجر كل ذلك يمثل دروسا يمكن تكرارها. ونهج القضاء على هذه الممارسة آخذ في الانتقال من قطاع مفرد بعينه، بفضل أثر المبادرات الرَّاسية في الإجراءات المجتمعية

والمعلومات، تدعمها في ذلك أدوات جديدة لتقييم هذه الممارسة وقياس التغيُّر الحاصل. وقدمت اليونيسيف مساهمات محددة في معالجة الممارسات الضارة، بما في ذلك تنظيم مشاورة عالمية بشأن قضية الزواج المبكر وجهود الدعم المقدم لتأخير سن الزواج في المناطق الآسيوية والأفريقية. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، دعا مركز أبحاث إنوسينتي ''Innocenti'' التابع لليونيسيف خبراء من شتى أرجاء العالم لاستعراض مشروع موجز عن الزواج المبكر وخطوط عريضة للاستراتيجيات المقبلة لمعالجة هذه القضية. وقد طُرح هذا الموجز في آذار/مارس ٢٠٠١. وقدمت اليونيسيف أيضا الدعم لدراسة بشأن الزواج المبكر والحمل المبكر في ستة بلدان في غرب أفريقيا. وانتهت الدراسة إلى وجوب أن تعالج البرامج والسياسات الوطنية العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تسهم في وجود الزواج المبكر والحمل المبكر بغية الحد من وقوعهما.

٥٥ - ويدعم صندوق الأمم المتحدة للسكان في حدود ولايته تنفيذ منهاج العمل الدولي بالعمل على المساواة بين الجنسين في مجالات عمله الستة الرئيسية من مثل الصحة الإنجابية، والسكان والتنمية، والدعوة. ويخصص الصندوق أكثر من ٦٠ في المائة من موارده للأنشطة التي تزيد من إمكانية الحصول على خدمات الصحة الإنجابية والتي تحول دون انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وذلك بالتركيز على المرأة والفتاة.

٥٦ - ويعمل الصندوق كذلك على تقديم الخدمات والمعلومات بشأن الصحة الإنجابية إلى المراهقين من الفتيان والفتيات فيما يشدد على الحاجة إلى إشراك الرجل إيجابيا في تحسين صحة المرأة. وبناء القدرات من أجل تعميم مراعاة المنظور الجنساني يمثل مجالا آخر يدعمه الصندوق، بهدف كفالة استدامة تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وقد أصدر الصندوق دليلين هامين لتعزيز الجهود المبذولة في هذا المجال: دليل للتدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني، لاستعماله في تدريب الموظفين، ودليل برنامجي لمقدمي خدمات الرعاية الصحية ولمديري برامج العنف القائم على أساس نوع الجنس. وعلاوة على ذلك، تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءا من الأهداف الرئيسية للإطار التمويلي المتعدد السنوات للصندوق.

٥٧ - وفي عام ٢٠٠١، يعقد الصندوق اجتماعات تشاورية؛ حول الاتجار بالنساء والأطفال، وحول أثر الصراع على النساء والفتيات، من شأنها أن توفر إسهاما هاما في وضع ورقات موقف وتحديد استراتيجيات برنامجية في هذين المجالين. ويواصل الصندوق تقديم الدعم إلى الجهود الرامية إلى القضاء على الممارسات الضارة، التي تؤثر على النساء، بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ كما كان الصندوق إحدى وكالات التمويل لعقد اجتماع تقني دولي يُعنى بمؤشرات قياس التغيُّر والاستدامة في ما يتعلق بتلك الممارسة.

٥٨ - ووصلت نسبة النساء والفتيات إلى ٥٢ في المائة من حوالي ٨٣ مليون نسمة قام برنامج الأغذية العالمي بتقديم الغذاء لهُن في عام ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، أجري البرنامج في عام ٢٠٠٠ متابعة لدراسة استقصائية لالتزامات بيجين. وكانت الإنجازات الرئيسية المتحققة في هذا الصدد، كما يلي: توجد أكثر من ٨٠ في المائة من جميع العمليات نساء في اللجان التي تحدد المستفيدين وتدير شؤون الأغذية وتحدد الأصول الواجب توفيرها؛ وحَّد ٨٥ في المائة منها الالتزامات في تصميم البرامج والاتفاقات التعاقدية مع الشركاء؛ ويقدم ٩٠ في المائة من المكاتب القطرية بيانات عن التنمية مفصَّلة حسب نوع الجنس، وإن كان ذلك بقدر أقل عن عمليات الإغاثة. وما زال البرنامج يسعى جاهدا إلى تخصيص ٦٠ في المائة من موارده الإنمائية للإناث و ٥٠ في المائة من الدعم التعليمي للفتيات. ويتمثل الجهدان الجديدان

في هذا الصدد في مبادرة تقديم الغذاء في المدارس وتقديم المساعدة الغذائية إلى العائلات المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويرمي البرنامج من المبادرة الأولى إلى زيادة الملتحقين بالمدارس من أطفال الأسر الفقيرة وحضورهم فيها وإلى الحد من الفارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي من خلال توفير حصص غذائية للفتيات لأخذها إلى المنزل، ويقوم البرنامج في المبادرة الأخرى بإدراج الرعاية المقدمة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتدابير الوقاية من ذلك في برامجه، ويقوم أيضا، من خلال الشركاء؛ بتقديم الدعم لأنشطة التدريب على المهارات والتغذية وتقديم المشورة للمصابين من النساء والأطفال.

٥٩ - وفي عام ٢٠٠٠، عمَّم برنامج الأغذية العالمي مراعاة منظور جنساني في الميزانيات، فيما جرى تقييم الأداء في موضوع المنظور الجنساني في البرامج القطرية وعمليات الإغاثة والإنعاش في حالات الطوارئ وعلى مدى فترات ممتدة. ومع بدء نظامه للمعلومات العامة الجديد في عام ٢٠٠١، شرع البرنامج في جمع بيانات عن الإنفاق المخطط والفعلي المتصل بنوع الجنس. ويجري حاليا وضع مبادئ توجيهية جديدة للرصد والتقييم تتوخى تعميم مراعاة الشواغل الجنسانية. وتم تعميم مراعاة المنظور الجنساني في المادة التي أُعدت لـ ١٠ حلقات عمل، عقدت في عام ٢٠٠١، بشأن المهارات الأساسية لتنفيذ سياسة البرنامج ألا وهي ''التنمية التمكينية''. ونجح البرنامج في زيادة نسبة الموظفات الدوليات من ٢٥ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٣٦ في المائة في عام ٢٠٠٠.

باء - الوكالات المتخصصة

٦٠ - طورت منظمة العمل الدولية استراتيجية لمتابعة دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين، قدمتها إلى مجلس إدارتها لاعتمادها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وتركِّز الاستراتيجية على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطة المنظمة في إطار نتائج الدورة الاستثنائية وبرنامج المنظمة ''العمل اللائق''، وتتناول الاستراتيجية المبادئ والحقوق الأساسية في أماكن العمل، والعمل والدخل، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، وضع اجتماع تشاوري مشترك بين الوكالات بشأن القضايا الجنسانية من أجل تنفيذ استراتيجية المتابعة، خطة عمل تغطي البرامج والمشاريع والأبحاث المتعددة القطاعات في المجالات ذات الأولوية وبذلت جهود أكثر منهجية لتعزيز بناء القدرات في مجالين اثنين، هما زيادة تعزيز بناء الأفرقة لتطوير استراتيجيات إقليمية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، والتأكيد على بناء القدرات في التحليل والتخطيط من منظور جنساني في القضاء على الفقر، وخلق فرص العمل، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي. وانصبت جهود أشد كثافة على تعزيز الجانب الجنساني في البرامج الرئيسية، من قبل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والاستجابة في حالة الأزمات، وتنمية روح العمل الحر، ودور النقابات في تعزيز المساواة بين الجنسين، وعقد حلقة دراسية عن المضايقة الجنسية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١.

٦١ - وتحدد خطة عمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشأن دور المرأة في التنمية (١٩٩٦-٢٠٠١) إطار عمل لتعميم مراعاة منظور جنساني في جميع برامج المنظمة ومبادرتها استجابة لمنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وتتولى شعبة المرأة والسكان التابعة لإدارة التنمية المستدامة الإشراف على تنفيذ خطة العمل هذه. وستكون خطة العمل هذه موضع اختبار في الميدان بالتعاون مع الموظفين المسؤولين عن السياسة العامة في المكاتب الإقليمية للمنظمة. وعملت الشعبة، بالتعاون مع سائر الشعب في المنظمة، على إعداد خطة العمل الجديدة

المتعلقة بدور المرأة في التنمية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) بغية تعميم مراعاة القضايا الجنسانية في جميع أنشطة المنظمة. وبموجب خطة العمل تلك، سيدرج تحليل المنظور الجنساني في مشاريع المنظمة وستولى المراعاة التامة في إعداد خطط العمل الوطنية للتنمية الزراعية والريفية. وعلاوة على ذلك، عقدت في عدة بلدان عدة حلقات عمل لتحليل الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية. ونظمت دراسات تعدادية في عام ٢٠٠١ لتحسين جمع البيانات والمعلومات عن الموارد البشرية وأنشطة سكان الريف والعقبات التي تواجههم.

٦٢ - واتخذت منظمة الطيران المدني الدولي عددا من الخطوات للنهوض بالمرأة في المنظمة، وتشكل المعلومات عن توظيف المرأة في المنظمة جزءا من برنامج عملها السنوي. وحدد مجلس المنظمة هدفا أدنى يتمثل في تحقيق زيادة بنسبة ١ في المائة سنويا في تعيين النساء على مستوى الموظفين الفنيين على مدى السنوات الـ ١٠ القادمة. وارتفع عدد وظائف الفئة الفنية التي تشغلها إناث في المنظمة من ٦٤ في عام ١٩٩٨ إلى ٦٦ في عام ١٩٩٩ وإلى ٧٢ في عام ٢٠٠٠. وما زالت إدارات الطيران المدني الوطنية تشكل المصدر الرئيسي للتعيينات. والتمثيل النسائي في الإدارات، ولا سيما في المناصب التقنية، عامل هام في عدد الطلبات التي تقدمت بها نساء. وتولي المنظمة اهتماما خاصا لمصدر التعيينات ذاك. وقد طلب الأمين العام لمنظمة الطيران المدني الدولي إلى الموظفين الموفدين في بعثات أو الذين يقدمون خدمات لاجتماعات في المكاتب الإقليمية للمنظمة مواصلة بذل جهودهم لتحديد مرشحات مؤهلات وذات خبرات تتناسب ووظائف المنظمة. ويوفر برنامج التعاون التقني في المنظمة زمالات في ميادين تدريبية معينة ويشجع النساء على التقدم بطلباتهن.

٦٣ - وأعد البنك الدولي ورقة استراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني وأنشأ صندوق حوافز لتنفيذ الاستراتيجية المقترحة. وتشمل المشاريع التي تلقى الدعم من البنك الدولي مشروعا للمرأة والعدالة في الأرجنتين، ومشروعا للتمكين المجتمعي في تيمور الشرقية، ودراسة عن الآثار المحتملة للأطر القانونية على المشاركة الاقتصادية للمرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وقدم برنامج البنك ''السوق الإنمائية'' الدعم لعدة مشاريع مبتكرة عن المنظور الجنساني، بما في ذلك المشاريع المتعلقة بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث في أفريقيا.

٦٤ - ومن آخر منشورات البنك الدولي كان التقرير عن مراعاة المنظور الجنساني في التنمية - من خلال المساواة بين الجنسين في الحقوق والموارد والتصويت. ويجمع التقرير البحوث الحالية والجديدة المستقاة من عدة ميادين لعلم الاجتماع من أجل درس تكاليف استمرار أوجه التباين بين الجنسين على رفاه المرأة والجوانب الإنمائية للمجتمعات. وقد ترجم التقرير إلى عدة لغات، بما فيها الروسية والصينية والفييتنامية، ومن المخطط ترجمته إلى لغات أخرى. وأصدر البنك الدولي فصلا عن المنظور الجنساني من أجل مراجع استراتيجية الحد من الفقر. ويرمي هذا الفصل إلى تقديم التوجيه إلى المهتمين بتحديد وتنفيذ سياسات وبرامج تراعي نوع الجنس. ويتوفر هذا المرجع بالاسبانية والبرتغالية والروسية والفرنسية.

٦٥ - وتم توسيع مؤشرات البنك الدولي الإحصائية عن نوع الجنس وهي تضم الآن قاعدة بيانات عن إحصاءات نوع الجنس في منطقة أمريكا اللاتينية. وتم إطلاق عدة مبادرات جديدة، بما في ذلك نوع الجنس ونقص المناعة البشرية/الإيدز، ونوع الجنس والسياسة الاقتصادية، ومجموعة من الحلقات الدراسية عن نوع الجنس والفجوة الرقمية. وأحدث البنك الدولي ''موقعا للتنمية'' وهو نافذة على شبكة الويب يتضمن معلومات عن مختلف مواضيع التنمية، بما فيها نوع الجنس، وعقد البنك دورات تدريبية وحلقات عمل وأنشطة لتبادل المعلومات، من مثل التكنولوجيا ونوع

الجنس، والأبعاد الجنسانية لحقوق الإنسان، ونوع الجنس وما بعد الصراع وفيروس نقص المناعة البشرية/نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز).

٦٦ - ونظم الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية نشاطا خاصا عن نوع الجنس والاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ أثناء دورة مجلس الاتحاد التي عقدت في عام ٢٠٠٠. وفي عام ٢٠٠١، استضاف الاتحاد مناقشة متخصصين لعملية إصلاح الاتحاد والتغير ونوع الجنس. وقام المجلس أيضا، في مناقشته لإصلاح الاتحاد في عام ٢٠٠١، بصياغة أول قرار يتعلق بنوع الجنس، يعتمد في الاتحاد. وكان المجلس اعتمد في حزيران/يونيه ٢٠٠١ القرار المتعلق بالمنظور الجنساني في الموارد البشرية للاتحاد والإدارة والسياسة العامة والممارسة. وعقدت في الربع الثاني من عام ٢٠٠١ حلقة عمل، عن القضايا الجنسانية لموظفي الاتحاد، أفضت إلى تقديم خطة للأعمال المستهدفة وخطة عمل إلى إدارة الاتحاد لتنفيذهما. وفي سياق التعاون ما بين الوكالات، وبناء على مذكرة التفاهم الموقعة في عام ٢٠٠٠ بين الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوشر بالعمل في إدراج منظور جنساني في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، الذي ستعقد المرحلة الأولى منه في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ والمرحلة الثانية منه في تونس في عام ٢٠٠٥.

٦٧ - وواصلت فرقة العمل المعنية بالقضايا الجنسانية، التي أنشئت في عام ١٩٩٨، أعمالها بشأن إدراج منظور جنساني في سياسة الاتصالات السلكية واللاسلكية. وعقدت جلسة استطلاعية في ندوة التنمية لمنظمي الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي عقدت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وعلاوة على ذلك، وضعت فرقة العمل مبادئ توجيهية للتوعية بالقضايا الجنسانية كيما تستخدمها الهيئات الترخيصية والتنظيمية في تعميم التوعية بالمنظور الجنساني في المهام الترخيصية والتنظيمية للأجهزة الوطنية. ووزع على منظمي ومديري الاتصالات السلكية واللاسلكية في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ استبيان عن نوع الجنس لقي ردودا إيجابية أعربت عن الاهتمام في تلقي المشورة و/أو المساعدة في مجال تنفيذ استراتيجيات المساواة بين الجنسين ونظمت في داكار للمدربين في المعهد المتعدد الجنسيات للتدريب على الاتصالات السلكية واللاسلكية ثلاث حلقات عمل للتدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وفي عام ٢٠٠٠، واصل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية توظيف عدد من النساء أكبر من عدد الرجال، وحقق زيادة صافية في عدد النساء قدرها ٦ نساء وزيادة في نسبة النساء وصلت إلى ٢٥ في المائة من مجموع الموظفين في الفئة الفنية والفئات العليا مقارنة بنسبة ٢٣ في المائة في أواخر عام ١٩٩٩.

٦٨ - وأحرزت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقدما فيما يتعلق بعدد من أهدافها ذات الصلة بنوع الجنس. فعلى وجه الخصوص، تحققت زيادة هامة في توظيف النساء في الفئة الفنية والفئات العليا على مدى العامين الماضيين؛ ذلك أن نسبة النساء الآن ارتفعت من حوالي ٢٠ في المائة تشكل أكثر من ٢٥ في المائة من مجموع الموظفين في تلك الفئات. ويجري حاليا تنظيم مؤتمر دولي كبير عن المرأة في مجالي الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا. وسينتظر في هذه المناسبة في التقدم المحرز منذ انعقاد المؤتمر حول نفس الموضوع في عام ١٩٩٧، وسيتم التركيز على اتخاذ إجراءات في المستقبل في المجالات التالية ذات الأهمية الحاسمة للمساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنشطة المنظمة، وهذه المجالات هي التعليم والتدريب، والفرص الوظيفية وفرص الترقي، وسياسات وممارسات بيئة العمل، والمشاركة في أعمال المنظمة، وتمثيل المرأة في أمانة المنظمة.

٦٩ - ويتم مع الأعمال التحضيرية للمؤتمر المذكور إجراء دراسة استقصائية لجميع البلدان الأعضاء في المنظمة بشأن مشاركة المرأة في خدمات الأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية. وتواصل المنظمة تسليط الأضواء على إسهام المرأة في مجالي الأرصاد الجوية والهيدرولوجيا، وذلك من خلال مقالات في نشرة المنظمة وإنشاء موقع على شبكة الويب. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١، استضافت المنظمة الاجتماع السنوي للشبكة التنظيمية والمؤسسية للمعلومات الجنسانية. وأفضت المناقشات بين أعضاء هذه الشبكة وفريق المنظمة المعني بالقضايا الجنسانية إلى خطوات أولية يجري حاليا اتخاذها من أجل وضع سياسة للمنظمة بشأن القضايا الجنسانية.

٧٠ - وفي عام ١٩٩٠، قام الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بإجراء دراسة استعراضية مستفيضة لمسألة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في حافظة مشاريعه وبرامجه، وقدمها إلى الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة والعشرين. وفي عام ٢٠٠٠، شرع الصندوق في القيام بجهد كبير لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني. ويجري حاليا مواصلة أو بدء برامج خاصة في جميع شعب الصندوق الإقليمية وفي شعبة للمشورة التقنية. وعبئت الأموال اللازمة لهذا الغرض من مجموعة من المنح والصناديق الاستئمانية. وفي الوقت الراهن يتناول حوالي نصف المشاريع المعتمدة من الصندوق القضايا الجنسانية بصورة منهجية. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، أرسى الصندوق الأساسي لإنشاء موقع عن القضايا الجنسانية على شبكة الويب، وذلك بإعداده أكثر من ١٣٠ مذكرة تعليمية وغيرها من المواد عن القضايا الجنسانية. وسيبدأ الموقع المذكور العمل في أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ويحرز الصندوق في الوقت الراهن تقدما في زيادة تمثيل المرأة في الوظائف الفنية والإدارية، رغم استمرار عدم التوازن، ولا سيما الوظائف العليا التي يتخذ شاغلوها القرارات. وشرع الصندوق في خطة عمل لتحسين التوازن بين الجنسين والتوظيف في شتى الرتب.

٧١ - وواصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اتخاذ الخطوات الكفيلة بالمساواة بين الجنسين في ممارسات شؤون الموظفين فيها وتناول القضايا الجنسانية في أنشطتها البرنامجية. فقد طورت نهجا برنامجيا متكاملا من أجل تحسين الخدمات في شتى ميادين التنمية الصناعية. وفي إطار وحدة الخدمات الرامية إلى تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يجري إيلاء اهتمام خاص لتنمية روح العمل الحر لدى المرأة سواء في البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وإلى جانب الأنشطة الأخرى، يهيئ هذا الجهد بيئة مواتية لإدماج المرأة في عملية التنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

٧٢ - وتضطلع المرأة بدور هام في تنمية المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة سواء بوصفها قاعدة خلاقة ومنتجة للموارد البشرية أو بوصفها، بصورة متزايدة، صاحبة عمل حر. ويرمي برنامج تنمية روح العمل الحر لدى المرأة في المنظمة إلى تمكين صاحبات الأعمال الحرة من مواجهة التحديات التي تتمثل في تغير البيئات الاقتصادية العالمية والمحلية. ويقوم هذا البرنامج في جمهورية تترانيا المتحدة، الذي هو الآن في مرحلته الثالثة، بتدريب النساء على بدء وإدارة مشاريع صغيرة لتجهيز الأغذية. ويشمل التدريب جوانب الإمداد، وتجهيز المنتجات المحلية، والصحة الغذائية، وإدارة المشاريع، وقد ساعد في توفير ٣٥٠ عملا دائما. وقد تم إنجاز برنامج لإعداد المدربين في مجال صاحبات الأعمال الحرة في قطاع تجهيز الأغذية، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على أساس اتفاق لاقتسام التكاليف: وعلاوة على ذلك، واصلت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية برنامجها لتنمية روح العمل الحر لدى المرأة من خلال برامج تدريبية لمساعدة صاحبات الأعمال الحرة في إنشاء مجموعات أعمال حرة في قطاع تجهيز الأغذية الزراعية.

٧٣ - وتقدم وكالة الطاقة الذرية تقارير مرة كل سنتين إلى مجلس إدارتها عن التقدم المحرز في تنفيذ قرارات المؤتمر العام للوكالة؛ ترجع في أصولها إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. ويقدم الفريق الاستشاري الدولي المعني بالقضايا الجنسانية المشورة إلى المدير العام عن أثر نوع الجنس على برامج الوكالة. ويؤخذ أعضاء الفريق من منظمات الرقابة والمؤسسات العاملة في الميدان النووي والمعاهد البحثية والأكاديمية في الدول الأعضاء. ويجري وضع خطة عمل بشأن السبل والوسائل الممكنة لإدخال المساواة بين الجنسين وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات الوكالة وبرامجها. وخصص مبلغ للأعمال المتعلقة بالقضايا الجنسانية في الميزانية العادية.

جيم - كيانات الأمم المتحدة

٧٤ - في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، نظمت جامعة الأمم المتحدة حلقة عمل عن القضايا المقبلة في التعليم والأبحاث في مجال القضايا الجنسانية، كوسيلة لالتماس مشورة أهل الخبرة بشأن تحديد المجالات التي يمكن فيها الإفادة القصوى من الخصائص الخاصة لجامعة الأمم المتحدة، باعتبارها مؤسسة أكاديمية في منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز تنفيذ منهاج عمل بيجين. وزادت الجامعة أيضا جهودها المبذولة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع أنشطتها البحثية وأنشطة تنمية القدرات. وإضافة إلى ذلك، واصلت الجامعة الاضطلاع بالأنشطة المتعلقة بالقضايا الجنسانية، مركزة بذلك على مجالات السلم والحكم، إلى جانب إجراء مشروع بحثي عن المرأة والطفل في جهود بناء السلام بعد انتهاء الصراع، وعلى مجال البيئة والتنمية المستدامة، إلى جانب مشاريع توثق وتحلل دور المرأة في حفظ وإدارة الموارد الطبيعية.

٧٥ - وأحرز المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة تقدما هاما في تنفيذ طريقة عمل المعهد الجديدة، وهي نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني، التي تمكن المعهد من إجراء وإدارة ونشر البحوث والتدريب والمعلومات المتعلقة بالقضايا الجنسانية في شتى أرجاء العالم من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وباستخدام التواصل الشبكي الالكتروني، طوّر المعهد نهجا مبتكرا لإجراء البحوث، ولبناء السلام وتبادل المعلومات. وتبنى المعهد مجموعات للاتصال المباشر بهذه الطريقة من الباحثين والمدربين وأخصائيي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وممارسي التنمية والناشطين والناشطات الذين يطرحون ويناقشون قضايا ذات صلة فضلا عن نتائج البحوث والاحتياجات البحثية والتدريبية وآثار ذلك على السياسة العامة والممارسة.

٧٦ - وطوّر المعهد ووسّع إلى حد كبير شبكته، من المنظمات الوطنية والإقليمية، فضلا عن الأفراد، التي تتبادل المعلومات، من خلال مركز مساعدة حاسوب خدمة المشتركين، وتنشر المعلومات، التي يتم الحصول عليها من خلال نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني، على المنظمات الأخرى المحلية، وتشارك في منتديات للحوار بالاتصال المباشر وفي حلقات دراسية افتراضية عن طريق الحاسوب، تقوم على أساس مواضيع محددة، تشكل جزءا من طريقة البحث الجديدة في المعهد، وتساعد في إعداد ورقات معلومات أساسية وورقات تجمعية. ومن خلال النظام المذكور، يقوم المعهد بتطوير منهجية للتدريب، تستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتجمع بين تعلم مهارات هذه التكنولوجيا وتطبيقها المباشر على التواصل الشبكي والدعوة وبناء المعارف بشأن موضوع جنساني مختار يحظى باهتمام المشاركين. وللمرة الأولى، قام المعهد بعقد دورة مجلس أمنائه

الاستثنائية الحادية والعشرين عن طريق عقد اجتماع افتراضي بواسطة الحاسوب، مستخدما في ذلك نظام المعلومات والتواصل الشبكي للتوعية بالمنظور الجنساني. ونظم المعهد أيضا مسابقة ومعرضا فنيين رقميين كان موضوعهما المرأة والسلام بمناسبة اليوم الدولي للمرأة ٢٠٠١.

رابعا – المنظمات الدولية الأخرى

٧٧ – واصلت المنظمة الدولية للهجرة العمل على نطاق واسع بشأن قضية الاتجار ببني البشر، التي تشكل النساء والفتيات الضحايا الرئيسية لها. وتركز الجهود التي تبذلها المنظمة لمكافحة كارثة الاتجار على الوقاية وتقديم المساعدة إلى الضحايا في المقام الأول. وقدمت المنظمة المساعدة أيضا إلى ضحايا الاتجار من خلال العودة إلى بلادهم، ووفرت لهم المأوى الآمن والمساعدة الطبية أثناء الانتظار لحين عودتهم والمساعدة في إعادة إدماجهم لبدء حياة جديدة في أوطانهم. وعلاوة على ذلك، أنشئ، في تموز/يوليه ٢٠٠٠، صندوق عالمي لحالات الطوارئ من أجل تقديم المساعدة إلى النساء والأطفال المتجّر بهم في البلدان التي لا يوجد فيها برامج للعناية بهم. ويوفر الصندوق الموارد للحماية والإعادة وإعادة الإدماج.

٧٨ – وعلاوة على ذلك، وضعت المنظمة الدولية للهجرة خطة عمل خمسية (١٩٩٨-٢٠٠٢)، تلبي احتياجات وشواغل المهاجرات من جهة، والتوازن بين الجنسين في المنظمة من جهة أخرى. وأنشئت شبكة من المنسقين المعنيين بالقضايا الجنسانية في البعثات الميدانية، تضم أكثر من ٨٠ موظفا على الصعيد العالمي. وإضافة إلى العمل على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في الأنشطة التي تضطلع بها البعثة الميدانية، يقوم المنسقون المعنيون بالقضايا الجنسانية بإعداد خطط عمل سنوية تجمل الأنشطة الخاصة المضطلع بها في بعثاتهم بلوغا لأهداف السياسة العامة المتعلقة بالقضايا الجنسانية. وفي عام ٢٠٠١، تمثلت مبادرة هامة تتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في إدراج مخصص في الميزانية لمبادرات المشاريع التي تعزز التوعية بالقضايا الجنسانية في سياق الهجرة. وتمول من هذه الميزانية حاليا ثمانية مشاريع رائدة لها بعد جنساني معين وبيّن بوضوح مفهوم تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

خامسا – أنشطة المنظمات غير الحكومية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني المبلغ عنها

٧٩ – واصلت المنظمات غير الحكومية سعيها لمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين على الصعد المحلي والوطني والدولي. ومع أن هذه الأنشطة لم يرفع عنها تقارير منتظمة إلى الأمانة العامة فإنه يتم إيراد بعضها أمثلة على أنشطة المتابعة الواسعة النطاق التي يضطلع بها المجتمع المدني.

٨٠ – وشاركت المنظمات غير الحكومية بنشاط في دورة لجنة وضع المرأة الخامسة والأربعين بحضور ٦٥٣ شخصا الدورة ممثلين ٢٩٦ منظمة. وقبل انعقاد الدورة، عقدت لجنة المنظمات غير الحكومية المعنية بوضع المرأة، اجتماع إحاطة عن المناقشة المقبلة استغرقت يوما واحدا. وخلال الدورة، نظمت المنظمات غير الحكومية معظم الأنشطة الجانبية الـ ١٢٩ التي تم عقدها، مما أدى إلى إتاحة الفرص لقيام حوار بين ممثلي الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة. واشتركت شعبة النهوض بالمرأة مع المنظمات غير الحكومية في رعاية فريقين، أحدهما، بالاشتراك مع الرابطة الدولية النسائية الطبية، عن النساء والفتيات ونقص المناعة البشرية/الإيدز،

والآخر، بالاشتراك مع مركز القيادات العالمية النسائية، عن نوع الجنس والتمييز العنصري.

٨١ - وعززت المنظمات غير الحكومية الحوار المتعدد القطاعات خلال اجتماعات لجان الأمم المتحدة ومؤتمراتها. ففي خلال الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، مثلا، نظم مؤتمر المنظمات غير الحكومية اجتماعات بشأن نوع الجنس ونقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والصراع المسلح والمرأة على مائدة المفاوضات؛ ونوع الجنس والتنمية المستدامة. ويسّر المؤتمر أيضا تنظيم نشاط موضوعه الفتيات كمحاميات عن قضاياهن خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، وإجراء مناقشة للمنظور الأفريقي لنوع الجنس وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي المؤتمر العالمي الثالث المعني بأقل البلدان نموا، نظمت المنظمات غير الحكومية مناسبة بشأن التنمية المستدامة وبنود مختارة بشأن نوع الجنس في أقل البلدان نموا. وخلال الدورة الموضوعية الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية، قامت المنظمة النسائية للبيئة والتنمية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالجمع بين نساء من شتى أرجاء العالم من أجل وضع استراتيجيات لجعل أعمال المؤتمر المذكور أكثر مراعاة لنوع الجنس.

٨٢ - وقامت المنظمات غير الحكومية بنشاط كبير في ما يتعلق بمناقشة مجلس الأمن لمسألة المرأة والسلام والأمن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وفي ما يتعلق باليوم الدولي للمرأة في إطار نفس الموضوع. وأطلق نداء لاهاي من أجل السلام حملة لتوعية عالمية بالسلام من أجل تعزيز حقوق المرأة باعتبارها جزءا أساسيا من أي عملية للسلام. وتتصدر منظمة الإشعار الدولية حملة دولية لجعل صوت المرأة في قلب عملية صنع السلام، تحت عنوان ''المرأة تصنع السلام: من المجلس القروي إلى مائدة المفاوضات''. ونظمت الرابطة النسائية الدولية للسلم والحرية مناسبة في نيويورك جمعت بين ٣٠ امرأة من مناطق نزاع في شتى أرجاء العالم. وتبادلت النساء المعلومات عن أفضل ممارسة وناقشت استراتيجيات بشأن إقامة شراكات مع الحكومات لتنفيذ نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين.

٨٣ - ودعما لنصرة المرأة، نشر مركز المنبر النسائي الدولي كراسة تتضمن معلومات عن وثيقة نتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين وعن الدورة الخامسة والأربعين للجنة وضع المرأة وعن الاجتماعات العالمية الوشيكة الانعقاد. ويتولى مركز القيادات العالمية النسائية تنسيق الحملة العالمية السنوية لمكافحة العنف ضد المرأة. وفي عام ٢٠٠٠، ربطت الحملة بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين وبالمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

سادسا - خاتمة

٨٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة سعيها إلى الاضطلاع بأنشطة متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وينصب قدر كبير من الاهتمام على تنفيذ نتائج الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين. وضاعفت منظمات كثيرة في منظومة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج أعمالها.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13) الفصل الأول،القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ٣ (A/52/3/Rev.1)، الفصل الرابع، الفقرة ٤.

(٤) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٧ (E/2001/27)، الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الثاني.

(٥) المرجع نفسه، مشروع القرار الثالث.

(٦) المرجع نفسه، مشروع القرار الرابع.

(٧) المرجع نفسه، مشروع القرار الأول.

(٨) المرجع نفسه، الملحق رقم ٣ (E/2001/23)، الفصل الأول، مشروع المقرر ٢.

(٩) المرجع نفسه، مشروع المقرر ٢٧.

(١٠) المرجع نفسه، مشروع المقرر ٤١.